نو ذكر الزمان كالبياض الواحد الموجود في الآن مع استمراره في الزمان ومتشخصة بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد هي الكون
بين المبدا والمنتهى الحاصل للموضوع الواحد في زمان واحد في شي واحد فاذا فرض في المسافة حدود معينة فحصول المتحرك الى واحد منها عرض
لذلك المتوسط ان صار حصوله في ذلك المتوسط وصولا الى ذلك الحد وهذا امر زايد على ذاته المتشخصة عارض له فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال عنه
عارض من عوارض ذاته المتشخصة وحصل عارض اخر ثم ان تعاقب مثل هذه العوارض بحيث لا يمكن فرض عارض ثالث بين عارضين متعاقبين منها لا يتصور
الا بتتالي النقط في المسافة واذا امتنع هذا امتنع تتالي العوارض ايضا ومن هذا التوهم اي الحركة بمعنى التوجه والتوسط ينافي الاستقرار اي استقرار الحركة
في جزء واحد سواء كان منتقلا عنه او منتقلا اليه اما منافاته للاول فظاهر واما منافاته للثاني فلانه لو استقر بعد البدا في حيز لكان حاصلا في المنتهى
لا متوسطا بينه وبين المبدا فيكون الحركة ضد السكون في الحيز المنتقل عنه والسكون في الحيز المنتقل اليه ايضا بخلاف من جعل الحركة الكون في الحيز الثاني
فانها اذا جعلت نفس الكون في الحيز الثاني كانت مضادة للسكون في المنتقل عنه دون السكون في المنتقل اليه كما مر واعلم ان مبناه اي مبنى ما ذكر
للحركة بمعنى التوسط وجود ما في الخارج اتصال الاحياز في انفسها وعدم تفاصيلها الى امور لا تنقسم اصلا بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى ويتكلم عليه
ويستوفي القول فيه وذلك لان الجسم اذا كان مركبا من الجواهر الافراد وكذا الحركة لم يكن هناك حركة واحدة ومتحرك واحد بل هناك حركات متحركات
بعدد تلك الجواهر فالمتحرك الواحد هو الجوهر الفرد الواحد واذا كانت المسافة مركبة من تلك الجواهر وفرضنا ان جوهرا واحدا انتقل من جوهر الى
جوهر اخر متصل به فقد حصل الحركة قطعا وليس هناك توسط بين المبدا والمنتهى بل ليس هناك الا الكون في الجوهر الاول وليس بحركة قطعا والكون
في الجوهر الثاني وهو الحركة المعرفة بالكون الاول في الحيز الثاني واما اذا قيل بامتناع الجوهر الفرد وتركب الجسم منه فالجسم اذا انتقل من مكان الى اخر فلابد
ان يكون بينهما امتداد منقسم في جهة الحركة هو المسافة فالمكان الاول مبدا لتلك المسافة والمكان الثاني منتهاها وتلك المسافة يمكن ان يفرض فيها حدود
غير منقسمة في امتداد الحركة والمسافة نقطا كانت او خطوطا او سطوحا ولا يمكن فرضها متتالية والا كانت المسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى اما بالفعل
واما بالقوة وذلك يعلم فالمتحرك فيها اي فيما بين مبداها ومنتهاها حالة مخصوصة متشخصة تختلف نسبتها الى تلك الحدود بحسب الانات المفروضة لا يمكن
ايضا فرضها متتالية بل كان اي بين مفروضين منهما زمان يمكن ان يفرض فيه انات اخر المعنى الثاني للحركة هو الامر الممتد من اول المسافة الى اخرها وهو الحركة
بمعنى القطع ولا وجود لها الا في التوهم لاستحالة وجوده في الاعيان اذ عند الحصول في الجزء الثاني من المسافة بطل نسبتها اي نسبة الحركة والاظهر ان يقال
بطل نسبته اي نسبة المتحرك الى الجزء الاول فيها ضرورة فلا يوجد هناك امر ممتد من مبداها الى منتهاها وبعبارة اخرى المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها
واذا وصل فقد انقطعت الحركة ولا وجود لها في الخارج فان قلت اذا وصل الى المنتهى فالحركة اتصفت حال الوصول بانها وجدت في جميع ذلك الزمان الذي هو
اجزائه قلت حصول الشي الواحد في تمام على سبيل التدريج غير معقول لان الحاصل في الجزء الاول من الزمان لا بد ان يكون مغايرا للحاصل في الجزء الثاني لامتناع ان يكون
الموجود عين المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لامتناع ان يتصل المعدوم بالموجود كذلك ويكون
كل واحد منها حاصلا دفعة لا تدريجا فلا وجود للحركة بمعنى القطع في الخارج نعم لها وجود في الذهن فانه لما ارتسم نسبة اي نسبة الحركة الى الجزء الثاني التي ادركه في
الحال قبل ان تزول نسبته الى الجزء الاول التي تركه عنه اي عن الخيال يحصل امر ممتد يعني ان للمتحرك نسبة الى المكان الذي تركه ونسبة الى المكان الذي ادركه فاذا
ارتسمت في الخيال صورة كونه في المكان الاول وقبل زوالها عن الخيال ارتسمت فيه صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال فيشعر الذهن
بالصورتين معا على انهما شي واحد ممتد كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة المدارة امر ممتد في الحس المشترك فيرى لذلك خطا او دائرة كما مر في صدر الكتاب في مباحث
اغلاط الحس وانما لم يكن الحركة بمعنى القطع مرئية مثلها لان اجتماع الصور فيها انما هو في الخيال لا في الحس المشترك وانت تعلم ان هذا الذي ذكرناه في تحقيق الحركة بمعنى
القطع وتصويره لا ان قبولها للزيادة والنقصان والتقدر والانقسام لا يستلزم ان تكون هي امرا وهميا لان قبولها لهذه الامور انما هو بحسب التوهم فان الامر الممتد
الموهوم يتصف بها قطعا فلا يتم دليل اثبات الزمان وذلك لان العمدة في اثباته قبوله للزيادة والنقصان والتقدر والانقسام كما مر ويجوز ان يكون
قبوله لها في التوهم فقط وذلك لا يمنع كونه امرا وهميا واما لان الزمان مقدار الحركة بمعنى القطع على المذهب المختار عندهم فاذا لم يكن لها اي للحركة وجود لم يكن
لمقدارها ايضا وجود فيكون هذا معارضا لادلة وجوده فلا يترتب عليها مدلولها وهو المراد بعدم تماميتها وقد سلف منا في مباحث الزمان تحقيق ان

الوجود

الموجود في الحركة والزمان امر لا ينقسم في امتداد المسافة وانما يرتسمان في الخيال الحركة والزمان المنقسمين في ذلك الامتداد فارجع اليه المقصد الثالث
فيما تقع فيه الحركة من المقولات عندهم ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال على سبيل التدريج
فتكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة سواء قلنا ان الجوهر الذي هو موضوع تلك المقولة موصوف بتلك الحركة بالعرض او على سبيل التبع
او لم نقل وهو باطل لان الاسود مثلا الجوهر ذات السواد ويشتد لان ذلك السواد ان عدم عند الاشتداد فلا اشتداد قطعا وان بقي ولم يحدث فيه صفة زايدة
فلا اشتداد فيه ايضا وان حدث فيه صفة زايدة فلا تبدل في الاشتداد ولا حركة في ذات السواد بل في صفته والمفروض خلافه وذهب اخرون الى ان معنى وقوعها
في مقولة هو ان تلك المقولة جنس لتلك الحركة قالوا ان من الاين ما هو قار ومنه ما هو سيال وكذا الحال في الكم والكيف والوضع فالسيال من كل جنس من هذه
الاجناس هو الحركة فيكون الحركة نوعا من ذلك الجنس وهو ايضا باطل اذ لا معنى للحركة الا تغير الموضوع في صفاته على سبيل التدريج ولا شك ان التغير ليس من جنس
المتغير المتبدل لان التبدل حالة نسبية اضافية والمتبدل ليس كذلك فاذا كان المتبدل في الحركة من المقولات لم يكن شي منها جنسا للمتبدل الواقع فيها
والصواب ان معنى وقوعها فيها هو ان الموضوع يتحرك من نوع الى نوع اخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد وهي اي المقولات التي تقع فيها
الحركة اربع كما هو المشهور الاول الكم وهو اي وقوع الحركة فيه على اربعة اوجه لان الحركة في الكم اما بطريق الازدياد او الانتقاص والاول اما ان يكون بانضمام
شي او لا الاول التخلخل وهو ازدياد حجم الجسم من غير ان ينضم اليه جسم اخر وسماه اي يدل على ثبوته ان الماء اذا انجمد صغر حجمه واذا ذاب عاد الى حجمه الاول
فتبين اي ظاهر مكشوف انه لم ينفصل عنه جزء حين صغر حجمه ثم عاد ذلك الجزء او ما يساويه اليه حين عاد هو الى حجمه الاول بل صغر حجمه لا بالانفصال
ثم ازداد بلا انضمام فتحقق التخلخل والتكاثف فيه وايضا فالقارورة الضيقة الراس تكب على الماء فلا يدخلها اصلا فاذا مصت مصا قويا وسد
راسها بالاصبع بحيث لا يتصل براسه هواء من خارج ثم كبت عليه دخلها وبهذا الطريق يملؤن الرشاشات الطويلة الاعناق الضيقة المنافذ
جرابما الورد وما ذلك الا لدخول الخلاء وحدث فيها بان خرج المص بعض الهواء وبقي مكانه ذلك البعض الخارج خاليا لامتناعه على رايهم على ان المص
اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فيكون حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه اي في ذلك الهواء التخلخل البرد والذي في الماء
تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيه اي في ذلك الزجاج الماء ضرورة امتناع الخلاء فثبت ههنا التخلخل والتكاثف
معا ايضا فهذا الذي ذكرناه في اثبات التخلخل يعطي ويثبت انيته اي تحققه ولا يعين العلم بعلته واما لميته اي لمية امكانه وصحته كما ستعرفه فهو ان
الهيولى ليس لها في ذاتها مقدار وما لا مقدار له في حد ذاته كان نسبته الى المقادير كلها على سواء فقد يكون الهيولى في بعض الاشياء كما في العناصر قابلة للمقادير المختلفة
او يتوارد تلك المقادير عليها بحسب ما يعرض لها من الاسباب الخارجة عن ذاتها لذلك التوارد عليها من تلك المقادير المختلفة فاذا ورد عليها مقدار اكبر مما كان لها
بسبب التخلخل واذا ورد ما هو اصغر منه بسبب التكاثف ولا يلزم من كون الهيولى لا مقدار لها في ذاتها ان تكون كذلك اي يكون تلك الاجسام بحيث تتوارد
عليها المقادير المختلفة على سبيل البدل لجواز ان تختص البعض من الاجسام بمقدار معين لا يتعداه الى غيره لاسباب منفصلة تقتضي اختصاصه بذلك المقدار او تختص البعض
بمقدار معين لان مادته لا تقبل الا ذلك المقدار المعين كما هو رايهم في الافلاك فان كل واحد منها له مادة هي النوع في المنحصر في ماهيته ولا يقبل مادة فيها لا تقبل الا
مقدارا مخصوصا عند بعضهم ولما كان القول بان مادة الافلاك لا تقبل الا مقدارا معينا ينافي القول بان الهيولى لا مقدار لها في نفسها وما كان كذلك تساوت
نسبته الى المقادير كلها عدل عن ذلك بقوله وبالجملة فهذا الذي ذكرناه من حال الهيولى مصحح التخلخل والتكاثف ولا يلزم من تحققه اي تحقق المصحح تحقق الاثر حتى يلزم ثبوت
التخلخل والتكاثف في جميع الاجسام بل يجوز ان يكون مع المصحح مانع يمتنع به تحقق الاثر كالصور النوعية في الاجسام الفلكية فان كل واحد منها يقتضي لزومها
لهيولاها واختصاصها بمقدار معين وكالجزئية في الاجسام العنصرية فان الجزء ما دام جزءا يستحيل ان يكون مقداره مساويا لمقدار كله اما اذا انفصل امكن
ان يتصف بمقدار الكل ولا يجوز الانفصال في اجزاء الفلكي عندهم بخلاف العناصر فيتجه عليهم يجوز ان يكون قطرة من البحر حال انفصالها عنه قابلة
لمقدار كلية البحر الوجه الثاني التكاثف وهو ضد التخلخل بمعنى انه انتقاص حجم الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد تقدم ما يدل على انيته ولميته واعلم ان ما في التخلخل
والتكاثف المذكورين في الحركة الكمية غير الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء بعضها عن بعض ويداخلها الهواء او جسم اخر غريب كالقطن المنفوش وغير الاندماج
وهو ضده وهو ان يتقارب الاجزاء الوحدانية الطبع بحيث يخرج عنها ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وان كان يطلق عليها الاسم اي يطلق اسم التخلخل